الضرورة الشعرية فيما ينصرف وما لا ينصرف "دراسة في مختارات من الشعر العربي"

د. يحيى بن محمد الحكمي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية

كلية الآداب ــ جامعة جازان

ملخص

تناولت هذه الدراسة المتواضعة الضرورة الشعرية فيما ينصرف وما لا ينصرف عن طريق منع المصروف من الصرف أو صرف الممنوع من الصرف بالمزاوجة بين التنظير والتطبيق ، وذلك من خلال فصلين :

الأول: يتناول الضرورة الشعرية من حيث المفهوم وخلاف النحويين حولها وعلاقتها بما ينصرف وما لا ينصرف تناولاً نظرياً وذلك في مبحثين:

أ- مفهوم الضرورة الشعرية وعلاقتها بالممنوع من الصرف.

ب- منع صرف ما ينصرف .

الثاني :يتناول الدراسة التطبيقية على مختارات من الشعر العربي من أهم المجموعات الشعرية بحسب العلل المانعة للصرف كما تناولها النحاة وذلك في مبحثين :

أ- ما يمنع صرفه لعلة واحدة.

ب- ما يمنع صرفه لعلتين.

وقد أفضت الدراسة إلى نتائج من أهمها: عدم إفراد الضرورة الشعرية فيما ينصرف وما لا ينصرف بدراسة مستقلة على حد علم الباحث ،وتعدد آراء النحاة حول مفهوم الضرورة الشعرية ،واشتراك كثير من الشعراء في اللجوء إلى الضرورة الشعرية ، ومخالفة الشعراء لقواعد العربية إقامة للوزن وتسوية للقافية وفتح الباب أمام الشعراء المولدين ومن جاء بعدهم لمخالفة الاستعمال العربي .

BSTRACT

This study presents the relationship between the necessity of violating poetic rules, and the nasalized and non-nasalized words. The nasalized being non-nasalized, or the non-nasalized being nasalized in theory and practice are being introduced in two chapters.

The first chapter deals theoretically with the concept of poetic necessity, how grammarians have conflicting views about it, and its relation with the nasalized and non-nasalized words. This is introduced in two topics:

a) concept of poetic necessity, and its relation with non-nasalized words.

b) The nasalized being non-nasalized.

The second chapter handles the practical part by applying the concept to some well-selected Arab poems, regarding causes for non-nasalization as discussed by grammarians:

a) Words being non-nasalized for one cause.

b) Words being non-nasalized for two causes.

The study concludes that many researches have been done on poetic necessity, and nasalized and non-nasalized words. Also, it shows how grammarians are divided on the concept of poetic necessity. Besides, most poets commonly use poetic necessity by violating poetic rules to achieve rhythmic meter and rhyme. Thus, encouraging late-poets and Abbasi poets to follow their lead, ignoring the traditional rules of poetry.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن الضرورة الشعرية إحدى القضايا التي دار عليها فلك النحاة ، فخاضوا غمارها واختلفوا فيها فتعددت آراؤهم فيما يقبل منها، وتباينت تخريجاتهم لشواهدها، أخذاً و رداً، فمن ذاهب إلى قبولها في الشعر وغيره ومن رادٍّ لها جملة وتفصيلاً،وبين هذا وذاك متوسط يجيزها في الشعر خاصة ويردها في غيره .

وقد لا يخطئ من يزعم أنه لم يسلم باب من أبواب النحو العربي من تخطي الشعراء لقواعده قبل أن تقعَّد،ولذلك فإن النحاة قد صنفوا بعض الشواهد التي خرجت عن قواعدهم بأنها ضرورة شعرية، وقد كان كل ذلك حادياً يدعو إلى إفراد هذا الموضوع بدراسة مفصلة ومسح استقرائي.

وقد كنت أنوى استقراء الضرائر الشعرية في جميع الأبواب النحوية للوقوف على حقيقتها تطبيقياً إلا أنني خشيت أن يطول البحث وتفتر الهمة فا تبعت طريقة الاختيار واستغثت بما يغنى فيه الجزء عن الكل في إيصال الفكرة، فوقع اختياري على باب الممنوع من الصرف ميداناً لهذه الدراسة.

وبغية المزاوجة بين التنظير والتطبيق قسمت هذه الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول : الجانب النظري، ووضعت تحته مبحثين:

تناول المبحث الأول الضرورة الشعرية من حيث التعريف والفرق بينها وبين اللحن وخلاف النحويين فيها ،وعرض أهم الدراسات السابقة قديما وحديثا .

كما تناولت في المبحث الثاني ما يُمنع صرفُة من خلال استعراض أراء النحويين وخلافهم ومذاهبهم.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي، لأن هذه الدراسة تهدف إلى الجمع بين التنظير والتطبيق، ستتوجه إلى المجاميع الشعرية، كالمعلقات وجمهرة أشعار العرب، والمفضليات، والأصمعيات، وحماسة أبي تمام، للتطبيق في الشعر العربي.

وقد حاولت استعراض الشواهد الشعرية في تلك المجموعات الشعرية ثم عرض النماذج المختارة مرتبة على العلل المانعة من الصرف كما وردت عند النحاة ، وذلك من خلال مبحثين :

الأول : ما يُمنع صرفُه لعلة واحدة .

الثاني : ما يُمنع صرفُه لعلتين.

ثم ختمت هذه الدراسة المتواضعة بأهم النتائج التي أفضت إليها .

والله الموفق

الباحث

الفصل الأول

الضرورة الشعرية ومنع صرف ما ينصرف

المبحث الأول: مفهوم الضرورة الشعرية وعلاقتها بالممنوع من الصرف :

عرف بعضهم الضرورة الشعرية بأنها:"الخروج على القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة لإقامة الوزن وتسوية القافية"[١] وهذا التعريف ليس بمنأى عن الاعتراض؛ فالحق أنه ليس كل ضرورة يكون سببها إقامة الوزن أو القافية وسيأتي لاحقا أن ثمة شواهد يمكن فيها صرف اللفظ ومنعه دون أن يتأثر الوزن في الحالين.

فإن قيل: فما الفرق بين الضرورة واللحن؟ قيل: ذهب ابن فارس إلى أن ما سمي ضرورة عند الشعراء فإنما هو خطأ منهم، قال في الصاحبي:"وما جعل الله الشعراء معصومين يقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود "[٢]، وقد جاء رأيه أيضا في كتابه" ذم الخطأ في الشعر"[٣].

والجمهور على خلاف ذلك ، وأن الضرورة لا تُجَوَّزُ اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ، صرح بذلك أبو العباس المبرد في المقتضب[٤] وعلى هذا فالضرورةُ عند النحاة تختلف عن اللحن والخطأ؛ لأن مرتكبها إنما يحاول وجها من وجوه القياس أو يراجع أصلا متروكا في اللغة[٥].

وقد جاء في كتاب سيبويه باب بعنوان:"هذا باب ما يحتمل الشعر" قال فيه:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء"[٦].

إلا أن سيبويه لم يكتف بما جاء في هذا الباب بل تناول الضرورة الشعرية في أماكن متفرقة من كتابه[٧].

وأفرد أبو سعيد السيرافي ت"٣١٦هـ" شارح كتاب سيبويه -كتاباً في الضرورة الشعرية سماه" ما يحتمل الشعر من الضرورة" عرض فيه للظاهرة عرضاً مستقلا، وتوالت الكتب التي بحثت الظاهرةبعد ذلك، فمنها كتاب:"ما يجوز للشاعر

في الضرورة" للقزاز القيرواني"[٨]، وكتاب:"ضرائر الشعر" لابن عصفور الإشبيلي[٩]، وكتاب" الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر" لمحمود شكري الألوسي[١٠].

وهناك دراسات كثيرة في العصر الحديث، تناولت الضرورة الشعرية منها ما هو عام مثل:

١- الضرورة الشعرية،دراسة أسلوبيه،للسيد إبراهيم محمد.

٢- لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف.

٣- في الضرورة الشعرية، لخليل بنبان الحسوني.

٤- الضرورة الشعرية، دراسة نقدية لغوية،لعبد الوهاب العدواني.

ومنها ما هو خاص مثل:

١- الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش، جمعا وتحقيقا ودراسة، وحيد عز الرجال متولي، وهي رسالة ماجستير بالأزهر بالزقازيق، ٢٠٠٦م.

٢- الضرورة الشعرية عند ابن جنى.

٣- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ، دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

أما منع الصرف فقد جاء في كتب النحو العربي، وأفرده الزجاج بكتابه ما ينصرف ومالا ينصرف، وفي العصر الحديث جاءت دراسات في الممنوع من الصرف مثل:

١- الممنوع من الصرف في النحو العربي، لعبد العز علي سفر.

٢- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، لعوض المرسي الجهاوي.

والملاحظ على تلك الدراسات أنها لم تفرد منها دراسة بضرورة الشعر العربي في منع الصرف.

لقد ارتبطت الضرورة بالشعر العربي؛ لأنها ارتبطت بالوزن الشعري، يقول ابن عصفور:"اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر ،أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"(١١).

ولكن هل الضرورة من الاضطرار بألا يجد الشاعر مخرجا من هذه الضرورة؟ أم أنه يستطيع أن يخرج منها لكنه يفعلها، هذا ما اختلف عليه النحاة في الضرورة.

والحقيقة أنه ليس في كتاب سيبويه نص صريح في مفهوم الضرورة الشعرية مع ما سلف من أنه تناولها في مواضع متفرقة من كتابه، ولعل هذا ما دعا النحاة بعده إلى الاختلاف في المقصود بهذا المصطلح، فذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لا(١٢)، وآية ذلك أن كلام سيبويه في باب ما يحتمل من الشعر من الضرورة جاء مطلقًا غير مقيد بما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ ؛ إذ قال : "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"(١٣).

وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، فهو يرى أن وصل "أل" بالمضارع في قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ(١٤)

ليس بضرورة ؛ لتمكن قائله من أن يقول: المرضي حكومته ، قال في شرح التسهيل –وقد أنشد هذا البيت وغيره–:"وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته... فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار" (١٥).

ولعل ابن مالك عندما فهم الضرورة على هذا النحو كان قد تمسك بقول سيبويه : "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[١٦].

وقوله في قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ .[١٧]

"فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء، وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع"[١٨].

وقد رُدَّ ما ذهب إليه ابن مالك من وجوه منها:

١- إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المترع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه .

فإن قيل: أين الإجماع مع ما تقدم من كلام سيبويه في بيت أبي النجم ؟

قيل: هذه المسألة بمعزل عن مسألتنا؛ لأن هذه المسألة في جواز الاستعمال للضرورة حيث لا يضطر إليها مع اتفاقهم على أن ما اختص بالشعر لا يستعمل في الكلام، ولا يُعَدُّ كالمستعمل فيه إذا أمكن الخروج عن الضرورة بتبديل أو تحريف ، وهو المتفق عليه ، وهو الذي خالف فيه ابن مالك .

٢-أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقةٌ لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن أين يُعْلَم أنه مطابقٌ لمقتضى الحال.

٣-أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غيرُ ما ذُكِرَ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يُعَوَّضَ من لفظها غيرُه، ولا يُنكِرُ هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل[١٩].

ولعل هذا الوجه هو الأقوى؛ ولذا اقتصر عليه ابن هشام في رد ما ذهب إليه ابن مالك من أن وقوع الضمير المتصل بعد "إلا" ليس بضرورة في قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ .(٢٠)

قال في تخليص الشواهد :"وزعم الناظم في شرح التسهيل أن الوصل(٢١) في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

" أَلاَّ يَكُونَ لَنَا خِلٌّ وَّلاَ جَارُ "

وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورةٌ ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"(٢٢).

على أنه يمكن حمل كلام ابن مالك في الضرورة بما لا يَرِدُ عليه في هذا الوجه، وذلك بأن يقال : إن مراده من أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ إنما هو بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة، فلا يرد عليه ما رُدَّ به في هذا الوجه، حكى هذا الصبانُ عن الشنواني وغيره ، وقال:"وهو جوابٌ حسنٌ كان يخطر كثيرًا ببالي"(٢٣).

وقد يشهد لذلك أن الضرورة عند النحاة مأخوذةٌ من الضرورة عند الفقهاء؛ ألا تراهم يقولون:"الضرورات تبيح المحظورات"(٢٤). والأصل في ذلك قوله تعالى : **"فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ"**(٢٥).

وإذا كان الترخص في الضرورة الشرعية إنما يكون بحسب ما تقتضيه الحوائج، وتتطلبه الحاجات في العادة ، فكذلك الضرورة الشعرية يترخص فيها للشاعر إذا لم يمكنه في العادة الإتيان بما يخرجه عن هذه الضرورة.

ورأى الجمهور السابق هو المختار عند ابن جنى وهو: "أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا"(٢٦).

والرأي نفسه عند أبي حيان الذي يقول:"لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة،لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب،وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك في تراكيبهم الواقعة في الشعر المحتفى به"(٢٧).

إذن فالضرورة الشعرية على هذا الرأي ليست ما لا مندوحة للشاعر عنه، وإنما هي ما يقع في الشعر من مخالفات للقواعد النحوية والصرفية سواء أوجد الشاعر عنه مندوحة أم لم يجد.

هذا وقد فرق النحاة بين ضرورتين في باب الممنوع من الصرف:

إحداهما: صرف الممنوع من الصرف.

والأخرى: منع صرف ما ينصرف، أو ترك صرف ما ينصرف.

أما صرف الممنوع من الصرف للضرورة فقد عده النحاة عودة إلى الأصل،وهذا ماثل في كتب المبرد والسيرافي والقزاز والقيرواني وابن عصفور الإشبلي وابن جنى.

قال المبرد : فإن احتاج إلى صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة فيصير في منزلة غيره مما لا علة فيه كما قال:

فلتأتينك قصائدٌ...البيت ألا ترى أنه في قوله:"**مولى مواليا**"قد جعله بمنزلة الصحيح"(٢٨)

قال القزاز:"كل اسم كان في الإعراب أن يكون منصرفاً ، ولكن مُنعت من الصرف أسماء لعلل فيها، فإذا اضطر شاعر جاز له صرف ما لا ينصرف؛لأنه يرده إلى أصله،فمن ذلك قول الشاعر:

فلتأتينك قصائدٌ وليركبن جيش اليك قوادمَ الأكوارِ

فصرف "قصائد" وهو جمعٌ ثالثُ حروفهِ ألفٌ، وبعد الألف حرفان، فكأن الشاعر فيه رده إلى أصله"[٢٩].

وقال ابن جنى:"واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة ، هذا مذهبنا؛ وذلك أن الصرف هو الأصل فإذا اضطر الشاعر رجع إليه ، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع"[٣٠].

قال بعض المحدثين:"ليست الضرورة الشعرية خروجاً عن القياس، بل القول فيها على خلاف ذلك، وإنما هي ضرب من معاودة الأصول ومراجعة القياس، ومعنى ذلك أن الشاعر إنما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة "هذه هي الفكرة التي استقر عليها البحث في الضرورة الشعرية في النحو العربي بعد سيبويه"[٣١].

وليس هذا الكلام على إطلاقه؛ نعم هي مراجعة للأصل في صرف الممنوع من الصرف ،وقصر الممدود مثلاً، لكنها ليست كذلك في كثير من الأبواب النحوية وذلك مثل إدخال (أل) على الفعل أو التميز ،أي مراجعة أصلٍ فيه ؟! وغير ذلك الكثير.

أما الألوسي فينقل عن الدماميني أن هذا التنوين ليس رداً إلى الأصل ، حيث يقول: "ينبغي أن يُحمل التنوين في أمثال ذلك على انه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين، وإنما يكون تنوين ضرورة"[٣٢]،كما ينقل أنها:" لغة حكاها الأخفش،وقال كأنها لغة الشعراء إلا أنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"[٣٣].

ولهذا وبعد أن عرض د.حماسة عبد اللطيف للهجات في الشعر يأتي بنتيجة هي"أن ما جاء في الشعر وما عده النحاة ضرورة ليس إلا خصائص لهجية تسربت

إلى اللغة الأدبية المشتركة التي تغذيها جميع اللهجات فأصبحت بذلك جزءاً منها"[٣٤].

أما ترك صرف ما ينصرف فله شأن آخر عند النحاة .فـ" القياس لا يجيز في الضرورة ترك صرف ما ينصرف؛لأن الأصل في الأسماء أن تنصرف،ولا يجوز البته الخروج على الأصول ، وإنما يجوز الرجوع إليها في الضرورة لا غير"[٣٥].

وقد عرض ابن عصفور خلافات النحاة حول ترك صرف ما ينصرف، حيث قال" أجازه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، واحتج المانعون له ، قالوا: وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلى أصلها، لا إخراجها عن ذلك، وزعموا أن ما أنشأه الكوفيون شاهداً على منع صرف ما ينصرف على غير ما أولوه، أو ينشد على غير ما أنشده"[٣٦].

ويروي ما جاء عند الكوفيين من شواهد فيرد رواية بعضها ، ويؤيد تخريجهم في بعضها الآخر، ويميل إلى قول الكوفيين حيث يقول:" والصحيح –عندي- ما ذهب إله الكوفيون " ويأتي بشواهد أخرى[٣٧].

وقد ناقش الأنباري خلاف النحاة حول هذا في المسألة الثالثة والسبعين من الإنصاف فعرض خلافات النحاة، واحتجاج الكوفيين لجواز ترك صرف ما لا ينصرف،بمنع صرف "شبيب" في قول الأخطل:

طلب الأزارقَ بالكتائب إذ هــوتْ بشبيبَ غائلةُ الثغور غـــــدور

فترك صرف " شبيب" وهو منصرف ، ومن ذلك قول الشاعر:

فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة بذى نفسها والسيفُ عريانُ أحمرُ

فترك صرف"عريان" وهو منصرف؛لأن مؤنثه "عريانة" لا "عَرْيا" كما أخذ ببيت العباس بن مرداس السلمي:

فما كان حصن ولاحابـــــس يفوقان مرداسَ في مجمـــــــع

ورد رواية من رواه " يفوقان شيخي في مجمع". التي تبطل الشاهد.وكذلك بيت دوسر القريعي:

وقائلة ما بال دوسرَ بعدنـــــا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

حيث لم يصرف"دوسر" وهو منصرف. ورد رواية: "**ما للقريعي بعدنا**" التي تبطل الشاهد[٣٨].

المبحث الثاني :منع صرف ما ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون معربًا منصرفًا ، وإنما يخرجه عـــن أصـــله شـــبهه بالفعل، أو بالحرف: فإن أشبه الحرف بني ، وإن أشبه الفعل منع الصرف[٣٩].

والأسباب التي تمنع الصرف تسعة هي: العلميـــة، والتأنيـــث، ووزن الفعـــل، والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزائدتان[٤٠].

ولا خلاف في منع الصرف إذا اجتمع في الاسم سببان[٤١] من الأســـباب التسعة، كما في نحو: أحمد ؛ فإن فيه سببين مختلفين: مرجع أحدهما اللفظ ، وهـــو وزن الفعل، ومرجع الآخر المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ؛ فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكون في موضع الجر مفتوحًا ، فتقول: هذا أحمدُ، ورأيـــت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ أو تكرر سبب يقوم مقام سببين، كما في نحو ليلى ؛ فإن فيها سببًا من جهة التأنيث، وسببًا من جهة لزوم علامته.

وفي منع صرف المنصرف لسبب خلافٌ بين النحويين على أربعة مذاهب:

١) ذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقًا ؛ لأنه خروجٌ عن الأصـــل [٤٢] قالوا : ولا حجة فيمـــا ورد من نحو قول الشـــاعر:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَّلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ.[٤٣]

وقول الآخر :

وَقَائِلَةٍ مَّا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُه عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ.[٤٤]

لأن الرواية الصحيحة في الأول عنـــدنا :

يَفُــوقــَانِ شَــيْخِــيَ فِي مَجْمــَعِ

وفي الثاني :

وَقــَائِلــَةٍ مَّــا لِلْقُــرَيْعِــيَ بَعْــدَنــَا

فرواية برواية، والقياس فيما بعد معنا(٤٥).

٢) وذهب ثعلب إلى جواز منع صرف ما لا ينصرف مطلقًا ؛ بــدليل أنـــه لمـــا أنشـــد(٤٦):

أُؤمِّـــلُ أَنْ أَعِيـــشَ وَأَنَّ يَـــوْمِي بِـــأَوَّلَ أَوْ بِأَهْـــوَنَ أَوْ جُبَارِ

أَوِ التَّالِـــي دُبـــَارَ فَـــإِنْ أَفُتـــْهُ فَمُـــؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ(٤٧).

قيل له: هذا موضوعٌ ؛ لأنه منع صرف"دبار، ومؤنس"مع أنه لا يوجد في كلٍّ منهما إلا سببٌ واحدٌ، وهو العلمية. فقال: هذا جائزٌ في الكلام فكيف في الشعر؟! فدل هذا الجواب على إجازته اختيارًا.(٤٨) قال المرادي :"وأجاز قومٌ منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارًا "(٤٩).

٣) وذهب جمهور الكوفيين والأخفش إلى الجواز في ضرورة الشعر ؛ بدليل مـــا سلف من مجيء ذلك في شعر العرب(٥٠).

٤) وذهب بعض المتأخرين من البصريين والكوفيين إلى التفصيل بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه للضرورة مع العلمية ؛ لوجود أحد السببين ، ومنعه مع غيرها (٥١). قال المرادي : " ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم "(٥٢).

والمعتمد من هذه المذاهب الرابع، وهو جواز منع صرف العلم دون غيره في الضرورة؛ إذ الحاكم في ذلك استعمال العرب، وقد تقدم أنه لم يأتِ إلا في العلم خاصةً.

فإن قيل: سلف رواية ما ورد من ذلك على غير ما احتج به قيل: الإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبتت هناك رواية أخرى(٥٣).

هذا و قد أعطى النحاة الصرف "التنوين"ومَنْعَ الصرف أهميةً كبيرة في الدرس النحوي، وجاء ذلك في تقسيمهم الأسماء إلى متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني، كما قسموا المتمكن إلى متمكن أمكنَ وهو المعرب المنون، ومتمكنِ غيرِ أمكن وهو الممنوع من الصرف(٥٤).

وقد ترتب على ذلك جَعْلُ النحاة المنصرف أصلا، والممنوع من الصرف فرعاً عليه، حُرِمَ التنوين لنقصٍ فيه وهو ما سُمِّيَ علةً لمنع الصرف، وهي علل تجعل الممنوع من الصرف يأتي في مرتبة تالية لمرتبة المنصرف.

فإذا وجدت تلك العلل في الاسم -كما فصلها النحاة- فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، لكنهم يستثنون تلك العلل أو يعطلونها في الضرورة الشعرية.

من هنا تقوم هذه الدراسة على بحث تلك الضرورة في باب منع الصرف معتمدة على استقراء الظاهرة في مختاراتٍ من الشعر العربي بالاعتماد على المعلقات والمفضليات والإصمعيات والحماسة الكبرى، وبحث إعمال تلك العلل في منع الصرف أو تعطيلها في صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية.

وسيأتي تطبيق هذه الدراسة متفرعة على علل منع الصرف(٥٥) بحسب تناول النحاة لها في المبحث الثاني من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول :ما يمنع صرفه لعلة واحدة:

العلة التي تمنع الصرف بمفردها نوعان:

- **ألف التأنيث.**
- **صيغة منتهى الجموع.**

أ- ألف التأنيث عند النحاة علة واحدة تقوم مقام علتين[٥٦].

وتنقسم إلى مقصورة، وممدودة :

١- ألف التأنيث المقصورة:

وهي تمنع الكلمة من الصرف سواء كانت علماً أو صفة مفردةً أو جمعاً[٥٧]، قد جاءت ألف التأنيث المقصورة منونةً في الشعر كثيراً، مثل كلمة "منى" في قول لبيد بن ربيعة في معلقته:

عفت الديار محلها ، فمقامها بمنىً ، تأبد غولها فرجامها

قال التبريزي إن"منى" تذكر وتؤنث، فمن أنت لم يصرفها، ومن ذكر صرفها[٥٨] فعلل تنوينها وخروجها عن الممنوع من الصرف بالتذكير و لم يعلله بالضرورة الشعرية.

وجاءت منونة في المفضيليات أيضاً في قول الشنفرى :

قتلنا قتيلاً مجرماً بملبـــد جمار منىً ، وسط الحجيج المصوت[٥٩]

ومثل ذلك ما جاء في حماسة أبي تمام من مثل قول الشاعرة: [٦٠]

وربِّ الراقصات إلى منـىً بجنوب مكة هديهن مُقَلَّـد

وجاءت "منى" جمع "أمنية" منونةً أيضاً في قول رجل من بني الحارث: [٦١].

مُنى إن تكن حقاً تكن أحسن المنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

٢- ألف التأنيث الممدودة:

جاء المؤنث المختوم بألف التأنيث الممدودة ، ممنوعاً من الصرف في المعلقات من مثل قول امرئ القيس:

مهفهفةٌ بيضاءُ غيرُ مفاضـــــة ترائبها مصقولةٌ كالسجنجـــــل(٦٢)

وقول طرفه:

وإني لأمضى الهمَّ عند احتضارِه بعوجاءَ مرقالٍ تروح وتغتـــدى(٦٣)

وقول لبيد:

فلها هباب في الزمام كأنها صهباءُ راح مع الجنوب جهامهُا(٦٤)

ومثل ذلك جاء في سائر المعلقات(٦٥)،كما جاء ذلك في المفضليات في مثل قول العربي:

تسائلني بنو جُشم بن بكـــــر أغراءُ العرادةُ أم بهيـــــــمُ(٦٦)

ومثله قول الجميح:

أما إذا حردت حردى فمجريةٌ جرداءُ تمنع غيلاً غير مقروب(٦٧)

ومثل ذلك أيضا في الحماسة(٦٨).

فالكلمات "**بيضاء، صهياء، غراء، جرداء**" هي صفات مؤنثة منعت من الصرف في الأبيات السابقة.

على حين جاءت كلمة "**سيماء**" منصرفة في قول ابن عنقاء الفزاري:

غلام رماه الله بالخير مقبـــلاً له سيماءٌ لا تشُقُّ على البصر(٦٩)

وهي تحتمل الصرف ومنع الصرف،ولا أرى الشاعر مضطراً-والحالة هذه- لأن إذا كانت منصرفة كانت التفعيلة"مفاعيلن" وإذا كانت غير منصرفة كانت التفعيلة :"مفاعلن" وكلاهما صحيح عروضياً، فهي ضرورة كان يمكن للشاعر أن يجد عنها مندوحة،وإذا أخذنا برأي ابن مالك فإنها تخرج عن دائرة الضرورة الشعرية.

ب- صيغة منتهى الجموع:

وهو مما تقوم فيه علة واحدة مقام علتين، يرى خالد الأزهري أن الجمع متى كان على وزن "مفاعل أومفاعيل" كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغة الآحاد العربية،وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف"[٧٠].

وقد جاءت صيغة منتهى الجموع في الشعر منصرفة وممنوعة من الصرف فكلمة "ظعائنُ" جاءت ممنوعة من الصرف في قول عمرو بن كلثوم:

ظعائنَ من بن جشم بن بكـــر خلطن بميسم حسبا ودينـــا[٧١]

وجاءت منصرفة في قول زهير بن أبي سلمى:

تبصر خليلي هل ترى من ظغائنٍ تحمَّلْنَ بالعلياء من فوق جُرْثُم[٧٢]

ومثل ذلك كلمة" فوارس" فقد جاءت ممنوعة من الصرف في قول عبدة ابن الطبيب:

يقارعون رؤوس العجم ضاحية منها فوارسُ لا عُزْل ولا ميلُ[٧٣]

وجاءت منصرفة في قول المنخل اليشكري:

وعلى الجيـــاد المضمـــرا ت فوارسٌ مثل الصقـــور[٧٤]

ومن المقرر عن النحاة أن الاسم المنقوص تحذف لامُه ويعوض عنها بتنوين ما قبلها في الرفع والجر، فإذا كان المنقوص جمع تكسير فإنه يكون ممنوعا من الصرف في حالة النصب ويحذف آخره في حالتي الرفع و الجر[٧٥].

ونُقل عن الأخفش أن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف[٧٦]، ومما جاء الاسم المنقوص فيه ممنوعا من الصرف في حالة النصب في قول عبدة بن الطبيب:

يشلى ضواريَ أشباهاً مغرثـــة فليس منها إذا أمكنَّ تهليل[٧٧].

وجاء منصرفا في قوله أيضاً:

فلئن هلكت لقد بنيت مساعيا تبقى لكم منها مآثر أربع(٧٨)

وخلاف الفرزوق مع عبد الله بن أبي إسحق مشهور في تاريخ النحو،وهو ما جاء حول قول الفرزوق :

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا(٧٩)

حيث منع الفرزدق كلمة"موالٍ" الصرف في حالة الجر، وهو ما خطأه فيه عبد الله بن أبي اسحق(٨٠)، وقد جعلها البغدادي لغة لبعض العرب،وجعلها الأعلم ضرورة،وجعلها آخرون قولا لبعض النحاة لا لغة(٨١).

المبحث الثاني :ما يمنع صرفه لعلتين

١- العلم المؤنث

يقول الزجاج :"كل ما دخلته هاء التأنيث، وكان معرفة لم ينصرف، فإن كان نكرة انصرف، وذلك نحو"حمزة"، و"طلحة" إذا كان واحد من هذه اسماً لمذكر أو مؤنث معروف فإنه لا ينصرف"(٨٢)، وقوله "معرفة" هنا تعني العلمية، وهو ما أوضحه السيوطي في قوله:"إن التأنيث يمنع الصرف مع العلمية سواء كان لفظياً كفاطمة وطلحة ،أو معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد"(٨٣).

فالعلم المؤنث يمنع الصرف سواء كان مؤنثاً لفظياً وهو المختوم بتاء التأنيث لمؤنث كان مثل فاطمة أو مذكر مثل طلحة، أو معنويًّا وهو المؤنث المختوم بغير تاء التأنيث كزينب وسعاد.

وقد جاءت أعلام مؤنثة منتهية بتاء التأنيث ممنوعة من الصرف في المعلقات منها قول طرفه :

لخولةَ أطلالٌ ببرقة ثهمـــــد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد(٨٤)

ومثله قول زهير :

سعى ساعيا غيظ بن مرّةَ بعدما تبذل مابين العشيرة بالـــــــدم(٨٥)

وقول عنترة:

يا دار عبلةَ بالجواء تكلمـــــي وعمى صباحاً دار عبلةَ واسلمي(٨٦)

فـ"**خولة**"، و"**عبلة**" أعلام لمؤنث منعت الصرف، و"**مرة**" علم لمذكر لكنه مؤنث لفظي ممنوع من الصرف أيضاً.

ومثل ذلك جاء في المفضليات فمن أسماء النساء قول الجميح:

أمست أمامةُ صمتاً ما تكلمنا مجنونة، أم أحست أهل خـــرّوب(٨٧)

ومن أسماء الرجال قول الجميح أيضاً:

ركضاً وقد غادروا ربيعةَ في الـــ آثار لما تقـــارب النَّســـــم

وربيعة أبو لبيد الشاعر(٨٨).

ومثل ذلك في الحماسة قول سبرة بن عمرو القعنسي :

أعيرتنا ألبانها ولحومهـــــا وذلك عارٌ يا ابن ربطةَ ظاهر(٨٩)

ومن ذلك أسماء القبائل مثل قول الشدّاخ بن يعمر الكناني:

أكلما حاربت خزاعةُ تحـــ ـــدوني كأني لأمهم جمـــــلُ(٩٠)

وجاء علم المذكر في قول الحماسي :

لمـــــا أتاني عن عيينةَ أنَّهأ حسَّت عليه تظاهر الأقيـــــاد(٩١)

كما جاء علماً للمكان المؤنث" مكة" في قول الحماسي جعفر بن عليثة الحارثي :

هواى مع الركبِ اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثقـــــا(٩٢)

وقد جاء العلم المؤنث منتهياً بالألف الممدودة مثل قول الأسود بن يعفر في المفضليات:

قد أصبح الحبلُ من أسماءَ مصروماً بعد ، وحبٍّ كان مكتوما(٩٣)

وكذلك جاء منتهيا يالألف المقصوره مثل قول سويد بن أبي كاهلة:

فدعاني حب سلمى بعدمـــــا ذهب الجدةُ منى والربيـــــعْ[٩٤]

وجاء العلم المؤنث دون علامة تأنيث من مثل " سعاد" في قول ربيعة بن مقروم:

بانت سعادُ ، فأمسى القلبُ معمودا وأخلفتك ابنةُ الحر المواعيدا[٩٥]

ومثله "لميس" في قول عمرو بن معد يكرب:

وبدت لميـــسُ كأنهـــا بدر السماء إذا تبـــــدى[٩٦]

و" زينب" في قول الحماسي:

ألا طرقتنا آخر الليل زينبُ عليك سلامٌ هل لما فات مطلب[٩٧]

ومثل ذلك " عكاظ" في قول الشاعر:

بعكاظَ يُعْشِي الناظريـــــن إذا هم لمحوا شعاعـــــه[٩٨]

وقد جاء العلم المؤنث منصرفاً في الشعر- وهو قليل- ومنه قول امرئ القيس في معلقته:

ويوم دخلت الخدر حذر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلى

ومثل ذلك "خندف" علم امرأة في قول بشامة بن الغدير :

ولقد غضبت لخندفٍ ولقيسها لما ونى عن نصرها خُذَّالُهـــا[٩٩]

ومما يتبع التأنيث في منع الصرف أسماء القبائل، وقد عقد سيبويه باباً لذلك[١٠٠] ربط فيه بين التأنيث ومنع الصرف، وهذا ما جاء عند غيره من النحاة أيضاً، فالزجاج يجعل باباً لأسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم، ويربط بين منع الصرف وإرادة اسم القبيلة، حيث يقول: "فإذا جعلت "تميماً" اسما للقبيلة قلت: هذه تميمُ، وهذا رجل من تميمَ، ومن جذامَ يا هذا، لم تصرفه ؛لأنك جعلته اسما للقبيلة قال الشاعر:

بكى الخزُّ من روحٍ وأنكر جلده وعجت عجيماً من جذامَ المطارفُ[١٠١]

فإن جعلت تميماً اسما للحى صرفته[١٠٢]

وقد وردت في الشعر أعلام ممنوعةً من الصرف مرةً ومنصرفة أخرى ، من ذلك "حمير" فقد جاءت ممنوعة من الصرف في قول سبيع بن الخطيم :

تنفى الحصا حجراتهُ،وكأنه برجال حميرَ بالضحى محفوف(١٠٣)

وفي قول الحماسي:

حتى تولتْ جموع حميرَ فالـــ فلٌّ سريعٌ يهدى إلى امه(١٠٤)

ووردت "حمير" منصرفة في قول الحماسي:

ونحن أجرنا الحيَّ كلباً وقد أتت لها حميرٌ تزجى الوشيج المقوما(١٠٥)

وقول الآخر:

فحانـت حميرٌ لمـا التقينـا وكان لهم بها يوم عسـرٌ(١٠٦)

ولا شك أن "حمير"في البيتين الأخيرين علم مؤنث على القبيلة،ومع ذلك فقد جاء منصرفا مما يخرج على الضرورة الشعرية،ومن أمثلة ما جاء ممنوعا من الصرف مرة ومنصرفا مرة أخرى أيضا "عامر" فقد جاء ممنوعا من الصرف علما على قبيلة في قول الشاعر:

وأيقنت القبائل من جناب وعامرَ أن سيمنعها نصير(١٠٧)

وجاء منصرفا في قول بسير بن أبي خازم :

غضبت تميمٌ أن تقتل عامرٌ يوم النسار فأعقبوا بالصيلم"١٠٨"

وكلُّ هذا يحتمل أن يخرج على الضرورة الشعرية، ففي قول "زهير" :

تداركتما عبساً وذبيان بعدما تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم

قال الأنباري:"عبساً منصوب بـــ"تداركما"، وأجْرى؛ لأنه اسم لرجل لا علة تمنعه الإجراء"(١٠٩) ولم يعلل صرف "عبساً" بالضرورة الشعرية وجعلها اسما لرجل،ومع إجلالي للأنباري فإنني لا أتفق معه؛ إذ لا يخفى أن المعنى في البيت على أنها علم لقبيلة بسياق البيت، ولا تخريج لها إلا على الضرورة الشعرية وقد جاءت "ذبيان" بعدها ممنوعة من الصرف.

أما العلم المؤنث الثلاثي فرأي سيبويه-أيضاً- أنه لا ينصرف إذا كان متحرك الوسط، فإن كان ساكن الوسط فيجوز فيه الصرف، ومنع الصرف أجود ، وقد تبعه في ذلك المبرد وابن السراج[١١٠].

وقد استشهد سيبويه على متحرك الوسط حيث جاء ممنوعاً من الصرف في قول النابغة الجعدي:

من سبأ الحاضرين مأربَ إذ يبنون من دون سيله العرما

وجاء منصرفا في قول النابغة الجعدي أيضاً:

أضحت ينفرها الوالدان في سبأ كأنهم تحت دفيها دماريج[١١١]

فمنع الصرف إذا قصد اسم البلدة او القبيلة، والصرف إذا قُصِد اسم رجل أو جبل كما جاء عند النحاة"[١١٢]".

أما العلم المؤنث ساكن الوسط فقد جاء منصرفاً كثيراً من مثل " بكر" في قول عوف بن الأحوص :

أتيحت لنا بكرٌ وتحت لوائها كتائبُ،يرضاها العزيز المفاخِر[١١٣]

وهي مؤنثة في البيت والمقصود بها اسم القبيلة.

ومن ذلك "معنٌ" في قول عبد الرحمن المعني:

فقد قارعت معنٌ قراعاً صلباً[١١٤]

ومن ذلك " هند" في قول رميعص العنبري:

باتوا نياماً وابن هندٍ لم ينم[١١٥].

وجاء ممنوعا من الصرف قليلا مثل" خبت" وهو ماء لكلب في قول البرج بن مسهر:

فإن العذر قد أمسى وأضحى مقيماً بين خَبْتَ إلى المسات[١١٦]

وقد استشهد سيبويه على الصرف ومنعه بقول جرير:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعـــ ـــدٌ ولم تُغذَ دعدُ في العلب[١١٧]

حيث جاءت "دعد" منصرفة مرةً وغير منصرفة أخرى.

ومثل ذلك ما لاحظه الفراء من أن "عاداً" جاءت في كل القرآن منصرفة،وجاءت ممنوعة من الصرف في قول الشاعر :

أحقاً عباد الله جرأة محلـــــق علىَّ وقد أعجبت عادَ وتَّبعـــــاً

لأنه قصد بها اسم القبيلة[١١٨].

٢- العلم الأعجمي:

فرق النحاة بين نوعين من الأسماء الأعجمية:

أولهما: الأعلام الأعجمية مما جاوز ثلاثة أحرف ووضع للواحد لا للجنس ،مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فهي لا تنصرف إذا كانت أعلاماً؛ لاجتماع العلمية والعجمية،أما أسماء الأجناس مثل ديباج، وياسين وسوسن فإنها تنصرف؛ لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية حتى لو جاءت أعلاماً للرجال"[١١٩].

وقد جاءت أعلام أعجمية في الشعر ممنوعة من الصرف منها دمشق في قول شبيب بن البرصاء:

إذا اختلت الزنقاء هندٌ مقيمـــةً وقد حان منى،من دمشق بروج[١٢٠]

ومثلها "خيبر" في قول الأخفش التغلبي:

ظللت بها أعرى ، وأشعر سخنة كما اعتاد محموماً بخيبرَ صالب[١٢١]

ومثلها "شُرَحبيل" في قول جابر بن جنى :

فيوم الكلاب فد أزالت رماحُنا شرحبيلَ،إذ آلى ألية مقسم[١٢٢]

ومثله " قنسرين" في قول حواس الكلبي:

سقى الله أجداثاً ورائي تركتها بجاحز قنسربنَ من سبل القطرِ[١٢٣]

ومثله" جيرون" في قول عشكرة الضبي:

ضربنا لكم عن منبر الملك أهله جيرونَ إذ لا يستطيعون منبرا(١٢٤)

ومن ذلك ما جاء على وزن " فاعول" مثل " قابوس" في قول المثقب العبدي:

فإن أبا قابوس ، عندي بلاؤه جزاءً بنُعمي لا يحل كنودها(١٢٥)

ومثل ذلك " داود" في قول:

ببيضٍ خفاف مرهفاتٍ قواطع لداودَ فيها أثرةٌ وخواتُمه(١٢٦)

وقد جاءت أعلام منصرفة على هذا الوزن من مثل"هارون" في قول ذي الإصبع العدواني:

يامن لقلب طويل الهم مخزون أمسى تذكر رياًّ أم هارونِ(١٢٧)

ومثله "سابور" في قول الحماسي :

ظللت بجسر سابورٍ مقيماً يؤرقني أنينك يا معين(١٢٨)

وقد صُرِف هذان العلمان للضرورة الشعرية.

ثانيهما: العلم الثلاثي "الأعجمي أو المؤنث": وقد اختلف في العلم الثلاثي الأعجمي على أقوال لخصها الأشموني في ثلاثة أقوال؛ أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً، وأنه منصرف وهو قول أكثر النحاة ،والثاني :أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ،وفيما سكن وسطه وجهان ،والثالث: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف(١٢٩).

وقد جاء العلم الثلاثي متحرك الوسط ممنوعا من الصرف في القرآن الكريم من مثل "إرم" في قوله تعالى:﴿**إرم ذات العماد**﴾[الفجر،٧]، فقال الفراء" "لم يجر القُرَّاء "إرم" لأنها فيما ذكروا اسم بلدة،وذكر الكلبي بإسناده أن "إرم" سام بن نوح ، فأن كان هكذا اسماً فإنما ترك إجراؤه لأنه كالأعجمي(١٣٠).

وجاءت منصرفة في الشعر في قول أفنون التغلبي:

لو أنني كنت من عادٍ ومن إرم ربيت فيهم ولقمان ومن جدن(١٣١)

وهي في البيت علم على القبيلة مثل"عاد" قبلها ومع ذلك فقد جاءت منصرفة ولا يبرر ذلك إلا الضرورةُ الشعريةُ.

٣- المزيد بالألف والنون من الأعلام والصفات:

تحدث سيبويه عن زيادة الألف والنون فجعلها علة لمنع صرف الأعلام والصفات حيث جمع بينهما في باب واحد(١٣٢).

وقد جاء العلمُ المزيد بالألف والنون ممنوعا من الصرف في الشعر كثيراً، من ذلك" ذبيان" في قول زهير:

تداركتما عبساً وذبيانَ بعدما تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم

وقد علق الأنباري على ذلك قائلاً :"ذبيان" لا يجري؛ لأن فيه ألفا ونونا زائدتين"(١٣٣)

ومثل ذلك قول الحصين بن الحمام:

أقيمي إليك عبد عمرو،وشايعي على كل ماء ، وسط ذبيان خيمًّا(١٣٤)

ومثل ذلك "صفوان" في قول متمم بن نويرة:

لاقي على جنب الشريعة لاطئا صفوانَ في ناموسه يتطلع(١٣٥)

ومثله "مروان" في قول الحماسي " أعشى ربيعة" :

وأصبحت إذ فضلت مروانَ وابنهَ على الناس قد فضلت خير(١٣٦)

ومثل ذلك ما جاء من العلم الذي يسبق فيه الألف والنون حرفان ثانيهما مشددَّ مثل: **حسَّان، حطَّان، وغسَّان.**

فقد جاء" حسَّان" ممنوعةٍ من الصرف في قول عروة بن الورد:

أرى أم حسَّانَ الغداةَ تلومني تخوفني الأعداءَ والنفسُ أخوف(١٣٧)

ومثلها في قول الأخفش بن شهاب:

فلا ينت حطَّانَ بن قيس منـــازلٌ كما تَّمق العنوانَ في الرقِّ كاتبُ(١٣٨)

ومثلها "غسَّان" في قول الأخفش التغلبي:

وغسَّان حيٌّ عزهم في سواهم يجالد عنهم مقنبٌ وكتائب(١٣٩)

على حين جاءت أعلام تنتهي بالألف والنون منصرفةً من ذلك "لحيان" في قول تأبط شرًّا:

أقول للحيانٍ وقد صفرت لهم وطابي ويومي جنيق الحجر معور(١٤٠)

ومثله قول امرأة من بني أسد:

خليلي عوجا إنها حاجة لنـــا على قبر أهبانٍ سقته الرواعدُ"١٤١"

فـــ"لحيان" و" أهبان" منونة في البيتين ، و لم تمنع من الصرف، وهذان البيتان من بحر الطويل ، ولو منعت "لحيان " الصرف لكان البيت كما يأتي :

أقولُ	للحيانَ	وقد صـــ	فرت لهم
فعولُ	مفاعيلُ	فعولُ	مفاعلن

ولو منعت "أهبان" الصرف لكان البيت الثاني كما يأتي:

على قبـــ	رأهبانَ	سقته رْ	رواعـــد
فعولن	مفاعيلُ	فعولن	مفاعلن

وما حدث في البيتين هو كف التفعيلية الثانية من كل شطرة فتتحول مفاعيلن إلى" مفاعيلُ" وهو زحاف قبيح عند العروضيين(١٤٢)، مما يسوغ لاعتقاد أن الشاعر قد لجأ إلى التنوين هرباً من زحاف قبيح وهذا يعني جواز تخريج التنوين في البيتين على الضرورة الشعرية.

كما جاءت أعلام أخرى منصرفة مثل " حوران" في قول الشاعر:

ينتاب ماء قُطيَّاتٍ فأخلفـــــه وكان مورده ماءً بحورانِ(١٤٣)

ومثل ذلك " سفوان" في قول الشاعر:

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوانِ(١٤٤)

وقد انصرفت الكلمتان حيث جرتا بالكسرة لضرورة الروى؛ لأن النون مكسورة في القصيدتين فهي ضرورة شعرية.

أما صرف " زبرقان" في قول الشاعر:

نحاه للحْدٍ زبرقانٌ وحـــــارثٌ وفي الأرض للأقوام قبلك غولُ(١٤٥)

فليس ذلك للضرورة الشعرية ؛ لأن الشاعر لو منع الاسمَ من الصرف في البيت لارتكب زحافاً مستحستاً في البحر الطويل وهو القبض وتحويل التفعيلة من "فعولن" إلى"فعولُ" .

ومثل ذلك صرف " لقمان" في قول الشاعر:

لو أنني كنت من عادٍ،ومـــن إرم ربيت فيهم ولقمان ومن جدن(١٤٦)

لأن الاسم "لقمان" لو منع من الصرف لتحولت تفعيلة البسيط من "مستفعلن" إلى "مستعلن" بحذف الحرف الرابع الساكن وهو الطَّيّ وهو زحاف جائز في هذا البحر.

وإذا كان النحاة قد ربطوا بين زيادة الألف والنون ومنع الصرف في الأعلام ، فإنهم اهتموا بالصيغة في الصفات ، فربطوا بين صيغة الصفة المنتهية بالألف والنون المذكرة ، وصيغة المؤنث منها ، فلا بد لفعلان أن يكون مؤنثها "فعلى" لمنع صرفها- عند بعض النحاة- على حين لم يشترط آخرون ذلك، وقد جمع السيوطي أربع عشرة كلمة مؤنثاتها على وزن "فعلانة" مخالفة لشرط النحاة(١٤٧).

ومن الصفات التي جاءت ممنوعة من الصرف "غضبان" في قول الخنساء:

تحسبه غضبان من عـــزِّه ذلك منه خلقٌ لا يحـــــول(١٤٨)

ومثل ذلك " وسنان" في قول الشاعر :

وبمقلتى حوراء تحسب طرفها وسنانَ ، حرة مستهل الأدمعِ"[١٤٩]"

ومثله " عجلان" في قول الحماسي :

وما نام ميَّاح البطاح ومنبـــجٌ ولا الرسُّ إلا وهو عجلانُ ساهر[١٥٠]

ومثله " ظمآن" في قول الشاعر:

وتريك وجها كالصحيفة لا ظمآنَ مختلعٌ ولا جهـــــــمُ[١٥١]

ومثله "ريان" في قول الشاعر :

ضافى السبيبة كأن غصن أبـــــاءة ريان ينفضها إذا ما يقدع[١٥٢]

وقد جاءت أمثلة على"فعلان"منصرفة، منها ما يخالف شرط النحاة لمنع الصرف مثل "ندمان" الذي جاء فيما ذكره السيوطي على أن مؤنثه فعلانه فانصرف في قول الشاعر:

وندمان يزيد الكأس طيبـــــا سقيت إذا تعرضت النجوم[١٥٣]

أما "فينان"، فهي ليست من الصفات التي ذكرها السيوطي على أن مؤنثها "فعلانة" وقد جاءت منصرفة في قول ذي الإصبع العدواني:

ثم كساها إحم أســـود فيـــــ ـــنانا، وكان الثلاث، والتبعا[١٥٤]

وجاءت صفات على وزن "فعلان" الذي مؤنثه "فعلى" ممنوعة من الصرف مرة، ومنصرفة مرة أخرى ، منها "حران" الذي مؤنثه "حرى" فقد جاءت ممنوعة من الصرف في قول الشاعر :

حرَّانَ لا يشفى غليل فؤاده عسلٌ بماء في الإناء مشعشع[١٥٥]

وجاءت منصرفة في قول الشاعر:

يقولون لا تشرب نسيئا فإنه وإن كنت حراناً عليك وخيم[١٥٦]

وهو مما يخرج صرفه على الضرورة الشعرية ،أما "عريان" فمؤنثها "عريانة"فهي مما ينصرف على قول النحاة والشاهد على صرفها قول الشاعر:

خاظي الطريقة ، عريانٍ قوائمـــــه قد شفَّه من ركوب البرد تذبيل(١٥٧)

وقد جاءت ممنوعة من الصرف في قول الشاعر:

فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة بذى نفسها والسيف عريانُ أحمرُ(١٥٨)

فمن المؤكد أنها غير مصروفه في هذا الموضع مما يجعل تخريجها على الضرورة الشعرية هو المختار ومثلها "خزيان " في قول الشاعر:

فخالط سهل الأرض لم يكدح الصفا به كدحة ، والموت خزيان ينظر(١٥٩)

٤- العلمية ووزن الفعل:

قال الزجاج " إذا دخل الاسمَ زيادةٌ في أوله من هذه الأربع:"الياء والألف والتاء والنون"، وكان على مثال الفعل فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة"(١٦٠)، ومعنى كلامه أن العلم إذا كان على وزن الفعل وظهرت فيه أحد هذه الزوائد الأربعة، وهي حروف المضارع فإنه لا ينصرف.

وقد جاءت "توضح" وهي علم على مكان على وزن الفعل ممنوعة من الصرف في قول امرئ القيس:

فتوضح ، فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمـــألِ

ووقف الأنبارى عند البيت قائلا:" توضح والمقراة: موضعان، وموضعهما خفض على النسق على الدخول فحومل ، إلا أن توضح نصب؛ لأنه لا يجري للتعريف والتاء الزائدة في أوله، وما لا يجري لا يدخله تنوين ولا خفض"(١٦١)، ومعنى كلام الأنباري أن "توضح" جاءت ممنوعة من الصرف حيث جُرَّت بالفتحة لا بالكسرة؛ لأنهاعلم على مكان ، وأنها بدأت بالتاء الزائدة ، مع ملاحظة مصطلحاته الكوفية .

وقد جاءت " توضح " ممنوعة من الصرف أيضاً في قول النابغة:

الواهب المائة الأبكار زينهـــا سعدان توضحَ ، في أوبارها اللبدُ[١٦٢]

ومثل ذلك قول لبيد:

زحلا كأنه نعاجُ توضحَ فوقَهـــا و ظباءُ وجرةِ عطفَّاً أرآمهـــا

قال الأنبارى:"وتوضح منخفض بإضافة النعاج إليه ، ونُصب لأنه لا يجرى "[١٦٣]، ومثل ذلك " تغلب" في قول الشاعر :

لتغلب أبكى ، إذ أثارت رماحها غوائَل شرٍّ بينها ، متثلِّـــم[١٦٤]

كذلك مما يبدأ بالتاء " تزيد " وقد جاءت ممنوعة من الصرف في قول الشاعر:

يعثرن في علق النجيع ، كأنما كُسبت، برود بنى تزيدَ الأذرُعُ[١٦٥]

ومما جاء مبدوءاً بالياء " يزيد " في قول الشاعر :

ويوم جراد استلحمت أسلاتنا يزيدَ ، ولم يمرر لنا قرنُ أعضبا[١٦٦]

ومثل ذلك "يثرب" في قول الشاعر:

بجيش تضل الُلقُ في حجراته بيثربَ أخراه وبالشأم قادمه[١٦٧]

ومثله " يلملم" أو " يرمرم" في قول الشاعر:

ينمى وعيدهما إلىَّ وبيننـــا شم فوارعُ من هضاب يلملمِ[١٦٨]

وجاء الممنوع من الصرف مبدوءاً بالهمزة من مثل " أخزم" في قول الشاعر:

بحسبك أن قد سُدْت أخزمَ لكل أناس سادة ودعائم[١٦٩]

وكما أشبهت تلك الأعلام الفعل المضارع فإن ثمة أعلاماً أخرى منعت من الصرف لمجيئها على وزن الفعل الماضي ، منها " شمَّر" في قول الشاعر :

أبوك حباب سارق الضيف برده وجدّى يا حجاج فارس شمَّرا

قال المرزوقي: "شمَّر: فعل في الأصل سُمى به الفرس؛ لأنه ليس في الأسماء شيء على "فعَّل"، ومثله "خضَّمُ "، وهو لقب للعير بن مازن "[١٧٠]

ومثل ذلك "سَمْسَم" اسم موضع في قول الشاعر:

عامدات لخلٍّ سمسم ما ينـــــ ـــظرن صوتاً ، لحاجة المحزون(١٧١)

ومثل ذلك "حومل" التي جاءت ممنوعة من الصرف وفي قول طرفه:

مؤللتان ، تعرف العتق فيهمـــا كسامعتي شاةٍ ، بحومل َمفردِ

وقد جاء العلم الذي على وزن الفعل منصرفاً في الشعر للضرورة في القافية، في التصريع، وفي داخل البيت ، ومنعه مجئ "حومل" منصرفا للضرورة في قول امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حيب ومنـــزل بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ(١٧٢)

حيث جرت بالكسرة .

ومثل ذلك " يذبل " في قوله:

فيالك من ليلٍ كأن نجومـــــــه بكل مغار الفتل شُدَّتْ بيذبلِ(١٧٣)

ومثل ذلك قول الحماسي :

وياعجلُ عجلَ القائلين بذحلم غريباً لدينا من قبائل يحصب(١٧٤)

ومثله " ضرغد" في قول طرفة:

فذرني وخلقي إنني لك شاكر ولو حل بيتي نأيئاً عند ضرغدِ(١٧٥)

ومثله" ضمضم " في قول عنترة :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن للحرب دائرة على ابنى ضمضمِ(١٧٦).

وكما جاء العلم الذي على وزن الفعل منصرفا مجرورا بالكسرة في التصريع من مثل "ثهمد" في قول طرفة:

لخولة أطلال ببرقة ثهمـــــــد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد(١٧٧)

ومثله " نبايع" علماً في قول الشاعر :

فكأنها بالجزع ، جزع نبايـــــع وأولات ذي العرجاء نهب مجمع(١٧٨)

ومثله " أغلب" في قول الحماسي :

أقول وسيفي في مفارق أغلبٍ وقد خرَّ كالجزع السحوق المشذَّب[١٧٩]

ومما جاء منونا داخل البيت الشعري " تولع" في قول الشاعر:

لمن الديار بتولــعٍ فيبـــــوس فبياض ربطةَ ، غيرُ ذات أنيس

ومثله " يزيد" في قول الشاعر:

دعاني يزيدٌ بعدما ساء ظنه وعبسٌ وقد كانا على حد منكب

وهذه الأعلام في كل ماسبق منصرفة للضرورة الشعرية ، أما " يزيد" في قول الشاعر:

جفاني الأمير والمغيرةُ قد جفــا وأمسى يزيدُ لي قد ازور جانبه[١٨٠]

فتحتمل الصرف ومنع الصرف دون أن يتأثر وزن البيت،فإذا كانت منصرفة فالتفعيلية "مفاعيلن" تامة "يزيدٌ لى"، وإذا منعت من الصرف كانت التفعيلية "مفاعلن"مقبوضة "يزيدُ لى" وهو جائز.

٥- الصفة و وزن "أفعل" :

وزن" أفعل" عند النحاة لا ينصرف إذا كان علما أو صفة ، وقد أشار النحاة إلى ذلك فقال سيبويه: "اعلم أن " أفعل" إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة"[١٨١]، وتبعه في ذلك النحاة[١٨٢].

والمقصود بالمعرفة في كلام سيبويه العلم، وقد سبق عرض الأعلام المشبهة بالأفعال فيما سبق ، أما الصفات فقد جاءت ممنوعةً من الصرف في الشعر من مثل قول زهير:

فتنتجْ لكم غلمانَ أشأَمَ كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم

فقال الأنباري :"أشام: موضعه خفض ، إلا أنه لا يجري"[١٨٣].

وقول عنترة:

تمسي وتصبح فوق ظهر حشية وأبيت فوق سراه أدهم ملجم

قال الأنبارى:"وأدهم موضعه خفض إلا أنه لا يجرى ، للزيادة التي في أوله وهي الألف"[١٨٤] فاعتبر بذلك شبه الفعل في زيادة الألف في أوله ، فهي مثل" أحمد" المنقول من الفعل المضارع للمتكلم أو من أفعل التفضيل وقد مثل لها أبو حيان بقول حسان:

صلى الإله ومن يحف بعرشـــــه والطيبون على المبارك أحمد[١٨٥]

وقد جاءت صفات كثيرة ممنوعة من الصرف في المفضليات منها قول تأبط شرا:

لا شئ أسرعُ مني ليس ذا عــذرٍ وذا جناح بجنب الريد خفاق[١٨٦]

وقوله:

عارى الظنابيب ، ممتد نواشــره مدلاج أدهمَ واهى الماء غساق[١٨٧]

وقول الجميح:

يعدو به قارح أجشُّ يـــســو دُ الخيل، نهدٌ مشاشُهُ زهم[١٨٨]

وقول الحادرة:

ولدىَّ أشعثُ باسطٌ يمينـــــه قسماً لقد انضجت لم يتورع[١٨٩]

ومثل ذلك كثير[١٩٠].

وقد جاء في شرح الحماسة أيضاً من مثل " أخرق" في قول الحماسي :

ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم ولا أنني بالمشي في القيد أخرقُ[١٩١]

ومثله " أجدر" في قول الشاعر:

هما خطتا إما إسارٌ ومنـــةٌ وإما دمٌ والقتلُ بالحر أجدرُ[١٩٢]

ومثله " أخلق" في قوله:

ويجعل عينيه ربيئة قلبـــه إلى سلة من حد أخلق باتك[١٩٣]

ومثل ذلك كثير[١٩٤]، وقد عرض الأنبارى خلاف النحاة حول صرف " أفعل منك" لضرورة الشعر فذكر أن الكوفيين لا يجيزون صرفه في ضرورة الشعر، بينما يجيز البصريون صرفه في ضرورة الشعر؛لأن الضرورة ترد الأشياء إلى،أصلها والأصل هو الصرف ، وقاسوا ذلك على ما صرف لضرورة الشعر مما منع لعلل أخرى[١٩٥]، وعرض جدل النحاة دون التعرض لشواهد شعرية على صرف " أفعل منك" للضرورة.

وقد جاء " أفعل" منصرفا في ضرورة الشعر ، مجرورا في القافية بالكسرة مع وجود " من" في قول امرى القيس:

ألاأيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح وما الإصباح منك بأمثلِ[١٩٦]

كما جاء بغير " من" مجروراً في القافية بالكسرة أيضا في قوله :

ضليعٌ إذا استدبرته سد فرجه بضاف فوبق الأرض، ليس بأعزلِ[١٩٧]

ومثل ذلك نجده في قول الحماسي :

كأن قرادي زوره طبعتها بطين من الجولان كُتّاب أعجمِ[١٩٨]

كما جاء" أفعل " منوناً داخل البيت الشعري للضرورة الشعرية في قول الشاعر :

فأرجع مغبوطاً وترجع بالتي لها أَوَّلُ في المكرمات وآخرُ[١٩٩]

ويمكننا القول بعد ذلك بأن صرف "أفعل" للضرورة الشعرية ، سواء وجدت "من" أو دونها، وجدل النحاة حول ذلك كان نظرياً قياسياً دون الرجوع للاستعمال فأجازها البصريون ومنعها الكوفيون بجدل نظري عرضه الأنبارى في الإنصاف ، كما عرض السيرافي في حديثه عن الضرورة الشعرية باختصار حيث قال" "قال الكسائي والفراء : يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا "أفعل منك" نحو "أفضل منك" ، فإنهما لا يجيزان صرفه في الشعر، وزعما أن"من" هي التي منعت من صرفه، وأبي أصحابنا البصريون ذلك ، فأجازوا صرفه وذكروا أن العلة المانعة لصرف "أفضل منك " وزن الفعل ، وأنه صفة، فيصير بمنزلة " أحمر" ، فكما جاز

صرف" أحمر" في الضرورة جاز صرفه ، وليس لـ"من" في منع صرفها تأثير؛ لأنهم قالوا: زيد خير منك وشر منك، فينونون لما لم يكن على وزن " أفعل" ، ولم يمنعوهما الصرف بدخول " من" عليهما" "(٢٠٠).

٦- المعدول من الأعلام والصفات:

عرف السيوطي العدل بأنه "صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر""وقال إنه "فرع عن غيره؛لأن أصل الاسم أن لا يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً، ويمنع مع الوصفية أو العلمية"(٢٠١).

وقد ناقش أقوال النحاة في عدل "أخر" ، ثم جعل النوع الثاني من المعدول ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ، ومفعل، ومثل لها: بقوله تعالى:﴿ **أُولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع**﴾ [فاطر،١]، وبخمسة شواهد شعرية جاءت فيها تلك الأعداد ممنوعة من الصرف، وحكي المسموع منها واختلاف النحاة حوله(٢٠٢) ثم زاد شاهداً على"سداس" وهو قول الشاعر:

ضربت خماسَ ضربةَ عبشمى أدار سداسَ أن لا يستقيما(٢٠٣)

ثم نقل عن خلف الأحمر إنشاده أبياتا بنى فيها قائلها فعالاً من أحاد إلى عشار، منها قول الشاعر:

ومضى القوم إلى القو م أحاداً وأثنَّا
وثلاثاً ورباعاً وخماساً ، فاطّعنَّا
وسداساً وسُباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتُساعاً وعُشاراً فأصبنا ، وأصبنا
لاترى إلا كميتا قائلا منهم و منَّا

ثم قال :إن صرف "فعال" في جميع ذلك ضرورة ، وكذا تحريفه ثناء إلى"أثنّا ". ونقل القول بأن الأبيات مصنوعة(٢٠٤)، وبذلك يطرح السيوطي الرأيين وهما الصرف للضرورة أو القول بأن الأبيات مصنوعة، وفي رأيي أن الأبيات مصنوعة ، وإذا صحت نسبيتها إلى شاعر بعينه ، فإن الصرف يكون للضرورة.

ثم عرض للعلم المعدول الممنوع من الصرف وجعله خمسة أقسام:

الأول: ما جاء على فُعَل وهو معدول عن صيغة "فاعل"، والمسموع من ذلك عُمَر، وزُفر،ومُضر، وثُعل، وهُبل، وزُحل، وعُصم، وقُزح، وجشم، وقتم، وجمح، وجُحا، ودلف ، وبُلع "بطن من قضاعة"[٢٠٥].

الثاني : فُعل المختص بالنداء كفسق، وغدر، وهي مختلف فيها.

الثالث: فُعَل المؤكد به مثل جُمع، وكُتَع فهي ممنوعة للعدل والعلمية .

الرابع : سحر الملازم للظرفيه المراد به وقت معين فهو ممنوع من الصرف.

الخامس: فعالِ علم المؤنث كحذام وقطام،فهي تمنع من الصرف على مذهب بني تميم والأشهر أنها مبنية على الكسروهذا ما جاء في شواهده[٢٠٦].

وقد جاءت بعض الأعلام على وزن "فُعَل" ممنوعة من الصرف في الشعر منها "جشم" وهو من المسموع عند السيوطي فيما سبق، ومثاله قول الشاعر:

برأسٍ من بني جُشم بن بكر ندق بها السهولة والحزونا

وقد علق النحاس في شرحه للمعلقات على البيت ، فقال:""لم ينصرف "جشم" لأنه معدول عن جاشم ، وهو معرفة""[٢٠٧]

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

تسائلني بنو جشم بن بكـــــر أغراء العرادةُ أم بهيـــــم[٢٠٨]

وجاء "ثُعل" وهو من المسموع عند السيوطي أيضاً منصرفا في الشعر وهو علم معدول في قول الشاعر:

بني ثعلٍ أهل الخنا ما حديثكم لكم منطق غاوٍ وللناس منطقُ[٢٠٩]

وقول الآخر:

هنيئاً لابن عم السوء أنـــى مجاورةُ بنى ثعلٍ لبونـــــى[٢١٠]

نتائج الدراسة

أفضت هذه الدراسة المتواضعة إلى بعض النتائج من أهمها :

١- تناول بعض الباحثين القدماء والمحدثين موضوع الضرورة الشعرية إلاّ أن أحداً منهم لم يفرد علاقة الضرورة الشعرية بباب الممنوع من الصرف ببحث مستقل على حد علم الباحث.

٢- لم يتحد رأى النحاة حول ماهية الضرورة الشعرية ومفهومها ولم يقدم سيبويه تعريفا لها على الرغم من أنه ذكرها في كتابه غير مرة.

٣- وقع الخلف بين النحاة حول الضرورة الشعرية على ثلاثة آراء تدور اثنان منها حول كون الشاعر له مندوحة أو ليس له مندوحة في اضطراره ،والثالث ينكرها تماماً.

٤- الضرورة الشعرية فيما ينصرف وما لا ينصرف ذات شقين:

الأول: صرف ما لا يجوز صرفه .

والثاني : منع المصروف من الصرف .

٥- ليس ثمة شاعر بمنأى عن الضرورة الشعرية فكل النماذج التي وردت في هذه الدراسة تنتمي إلى مشاهير الشعراء العرب ومع ذلك فقد تضمنت أشعارهم بعض الضرورات الشعرية.

٦- إجازة النحاة استعمال الضرورة الشعرية برّ للشعراء الأوائل مخالفتهم للاستعمال العربي للغة لإقامة الوزن وتسوية القافية، وفي الوقت نفسه فتح الأبواب أمام الشعراء المولدين ومن جاء بعدهم لمخالفة ذلك الاستعمال .

٧- كان جدل النحاة حول بعض القضايا المتعلقة بالضرورة –ومنها على سبيل المثال–صرف أفعل للضرورة – كان نظريا قياسياً دون الرجوع إلى الاستعمال العربي.

قائمة المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور/ مصطفى النماس. توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢) الأصمعيات "أبو سعيد عبد الملك بن كريب الأصمعي "،تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ط ٤ ١٩٨٤م.

٣) الأصول في النحو "أبو بكر محمد بن السرى السراج"، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، الرسالة ط ١، ١٩٨٥م و ط ٣ ١٩٨٨.

٤) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للعلامة/أحمد أمين الشنقيطي . تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٥) الأمالي الشجرية لابن الشجري . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

٦) إنباه الرواه على أنباه النحاة "جمال الدين القفطي" ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م / ١٣٧٤هـ .

٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك الخانجي"د . ت".

٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيى الدين . المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت : ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

٩) البحر المحيط ، أبو حيان الغرناطي ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٣م.

١٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط٢ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري . تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٢) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبى"د.ت"ط١، بتحقيق/ محمد باسل عيون السود ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ..

١٣) جمهرة أشعار العرب للقرشي ، تحقيق علي محمد البجاوى ، نهضة مصر"د . ت".

١٤) خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الخانجي"د.ت".
١٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية . مطبعة الحلبي بمصر .
١٦) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية "د.ت" و ط ٣ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
١٧) سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى . دار القلم، دمشق . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ١٩٩٣م .
١٨) شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس . تحقيق الدكتور/وهبة متولي عمر سالمة . مكتبة الشباب . الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
١٩)
٢٠) شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٩٨ م.
٢١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث ط٢، ١٩٨٠م.
٢٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، طبعة عيسى البالي الجلى "د.ت".
٢٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت
٢٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م.
٢٥)
٢٦) شرح شواهد المغني للسيوطي. تحقيق الشيخ/ محمد محمود الشنقيطي . مكتبة الحياة.بيروت .
٢٧) شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣م /١٣٩٣هـ.
٢٨) شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنبارى ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ط٤ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٩) شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٤ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٣٠) شرح الكافية للرضي تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

٣١) شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، والمتنبي بالقاهرة "د.ت".
٣٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامي . بيروت – لبنان. الطبعة الأولى: ١٩٩٠م .
٣٣) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق الدكتور/ الشريف عبد الله على البركاتى المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ١٩٨٦م .
٣٤) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي "د.ت".
٣٥) ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس.
٣٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر لمحمود شكرى الألوسي ، شرح محمد بهجة الأثري البغدادي ، المطبعة السلفية ١٣٤١هـ.
٣٧) الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية ، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٣م.
٣٨) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٦٦- ١٩٧٧م.
٣٩) لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية ، دار الشروط ط١ ١٩٩٦م.
٤٠) لسان العرب لابن منظور تحقيق / عبد الله على الكبير . دار المعارف . مصر
٤١) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيراواني، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهر"د.ت".
٤٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي ، دار المعارف بمصر ط٢ ،١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٤٣) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة ، الخانجي ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٤٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٤٥) مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق/ عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
٤٦) معاني القران للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢-٢٩٨٠م.
٤٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت : ١٤١١هـ ١٩٩١م .
٤٨) المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ط٦، ١٩٧٩م.
٤٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
٥٠) المقتضب لأبي العباسي المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط٢، ١٩٧٩م.
٥١) المنثور من القواعد الفقهية للعلامة بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي الشافعي . وزارة الأوقاف الكويتية .
٥٢) همع الهوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

الهوامش الإحالات :

١) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية ، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق ١٩٩٦ط١، ص١٠
٢) الصاحبي٢٣١ .
٣) لغة الشعر ١٠٨.
٤) المقتضب ٣٥٤/٣
٥) ينظر أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ص٧٧
٦) الكتاب٢٦/١.
٧) لغة الشعر ٩٠، وما بعدها، وراجع الضرورة الشعرية، دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٣م، ص١٣.
٨) طبع بتحقيق المنجي الكعبي في الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.

٩) نشر بتحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠م.
١٠) بشرح محمد بهجة الأثري البغدادي،المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ.
١١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣.
١٢) ينظر : الخصائص لابن جني : ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ٥ ، وضرائر الشعر ١٣، والمساعد ١٥٠/١، والتصريح ١٤٢/١، والخزانة :٣٣/١ ، ٢٧٩/٥ ، وحاشية الصبان ١١٥/١ ، ١٦٥ .
١٣) الكتاب ٢٦/١ .
١٤) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق– وليس في ديوانه –في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٢٨٤/١ ، ٣٤٥ ، وأوضح المسالك ٢٠/١ ، ١٦٥، وشرح الأشموني ١٦٥/١ .
١٥) شرح التسهيل ١٩٦/١-١٩٧ .
١٦) الكتاب ٣٢/١ .
١٧) البيت من الرجز ، وهو لأبي النجم العجلي في الكتاب ٨٥/١ ، والمغني ٢٦٥/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٦١/٣ وأمالي ابن الشجري ٩/١ .
١٨) الكتاب ٧٥/١ .
١٩) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٤٩٠/١ : ٤٩٤ ، وخزانة الأدب ٣٣/١ ، ٣٤ .
٢٠) البيت من "البسيط" ، وهو بلا نسبة في : شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٢٨١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٨٤٤/٢ ــ ٨٤٥ ، والخزانة : ٢٨٠/٥، والدرر اللوامع للشنقيطي : ١٧٦/١ ــ ١٧٧.
٢١) في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام : ٨٢ : "أن الفصل ... إلخ " والصواب ما أثبته .
٢٢) السابق : الصفحة نفسها .
٢٣) حاشية الصبان ١٦٥/١ .
٢٤) ينظر: المنثور من القواعد الفقهية للعلامة بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي الشافعي٣١٨/٢ . وزارة الأوقاف الكويتية.
٢٥) من الآية: ١٧٣ من سورة البقرة.
٢٦) خزانة الأدب٥٣/١.
٢٧) همع الهوامع١٥٦/٢.

٢٨) المقتضب ١٤٣/١.
٢٩) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٠-١٠٦، ومثله عند السيرافي ٤٠-٤٨، وابن عصفور في ضرائر الشعر .
٣٠) سر الصناعة ٢/٥٤٦
٣١) الضرورة الشعرية السيد إبراهيم ٢٩ .
٣٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي١٣٤.
٣٣) السابق، ١٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥،والخصائص ٩٦/٢ ، همع الهوامع١/٣٧.
٣٤) لغة الشعر ٣٢٧.
٣٥) الضرورة الشعرية /السيد إبراهيم ٣١،وراجع المقتضب٣/٣٥٤
٣٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١،وراجع:ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٠-٤٨.
٣٧) ضرائر الشعر ١٠٢- ١٠٥.
٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق جودة مبروك ٣٩٧، وما بعدها.
٣٩) ينظر : المقتضب : ٣٠٩/٣ ، وتوضيح المقاصد : ١١٩/٤ .
٤٠) ينظر : شرح المفصل : ٥٩/١ .
٤١) ينظر : الأشموني : ٢٢٩/٣ .
٤٢) ينظر : الأصول : ٤٣٧/٣ ، وسر الصناعة ٥٤٦/٢.
٤٣) البيت من "المتقارب وهو للعباس بن مرداس في الأصول: ٤٣٧/٣ . وبلا نسبة في سر الصناعة : ٥٤٦/٢ .
٤٤) البيت من "الطويل" وهو لـ "دوسر بن دهبل القريعي" في : ما يحتمل الشعر : ٥١ ، وضرائر الشعر : ٨٠ ، وبلا نسبة في : مجالس ثعلب : ١٤٧/١ .
٤٥) ينظر : الأصول : ٤٣٧/٣ وما يحتمل الشعر : ٤٩ : ٥١ وسر الصناعة : ٥٤٧/٢ والتخمير : ٢٢٢/١.
٤٦) لم أقف على مذهب ثعلب هذا، ولا على ما أنشده في كتابيه:"مجالس ثعلب، والفصيح"وهو في الهمع:١٢٢/١.
٤٧) البيتان من "الوافر " وهما بلا نسبة في : الإنصاف : ٤٩٧/٢ ، واللسان "عرب" ، والهمع : ١٢٢/١ .
٤٨) ينظر : اللسان "عرب" ، وتوضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، والهمع : ١٢٢/١ .
٤٩) توضيح المقاصد : ١٧١/٤ .

٥٠) ينظر: الأصول: ٤٣٧/٣، والإنصاف: ٤٩٣/٢ وضرائر الشعر: ٧٨، وشرح ابن الناظم: ٦٦١ ، والارتشاف : ٨٩٢/٢ .

٥١) لم أقف على تعيين من قال بذلك منهم . ينظر : توضيح المقاصد : ١٧١/٤ ، والهمع : ١٢٣/١ .

٥٢) توضيح المقاصد : ١٧١/٤ .

٥٣) شرح الكافية للرضي : ٣٨/١ .

٥٤) راجع: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١ ومابعدها .

٥٥) راجع في تلك العلل على سبيل المثال من شروح الألفية:ابن عقيل٣٢١/٢

٥٦) همع الهوامع٧٨/١.

٥٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٠/٢، ٢١١.

٥٨) شرح القصائد العشر للتبريزي٢٠٠.

٥٩) شرح اختيارات المفضل للتبريزي٥٢٨/١.

٦٠) شرح الحماسة ١٦٣٥/٤، والبيت للشاعرة حبيبة بنت عبد العزى.

٦١) شرح الحماسة ١٤١٣/٤

٦٢) شرح التبريزي للمعلقات، ٥٦.

٦٣) السابق،١٠٢.

٦٤) السابق،٢١٧.

٦٥) السابق، ٢٢٦، ٢٨٤,٢٩١ ،٣٣٠، ٣٧٧

٦٦) المفضليات، أحمد شاكر، ٣٣.

٦٧) السابق، ٣٥ وراجع ص٣٧.

٦٨) شرح الحماسة ٤٢٣/١ ،٤٦١ ،١٠٩٨/٣وغيرها.

٦٩) السابق، ١٥٨٨/٤.

٧٠) شرح التصريح ٢١١/٢.

٧١) شرح القصائد العشر ٣٦٢

٧٢) السابق، ١٦٧.

٧٣) شرح اختيارات المفضل٦٢٢/٢

٧٤) الأصمعيات٥٩

٧٥) راجع شرح ابن عقيل ٣٢٧,٣٢٨/٣

٧٦) شرح ابن الناظم٦٤٦.

٧٧) شرح اختيارات المفضل ٦٥٩/٢.
٧٨) السابق، ٦٨٨/٢.
٧٩) شرح ابن يعيش٦٤/١.
٨٠) راجع إنباه الرواة ١٠٥/٢، نعية الوعاة ٤٢/٢.
٨١) راجع : خزانة الأدب ٢٣٥/٢،٢٣٦.
٨٢) ما ينصرف وما لا ينصرف٥٠.
٨٣) همع الهوامع ١٠٨/١.
٨٤) شرح القصائد العشر للتبريزي ٩٥.
٨٥) السابق، ١٧٣.
٨٦) السابق، ٢٦٤
٨٧) شرح اختيارات المفضل ١٥٢/١
٨٨) السابق، ١٩٩
٨٩) شرح الحماسة ٢٣٨/١.
٩٠) السابق، ١٩٧/١.
٩١) السابق، ٢٦٣/١.
٩٢) السابق، ٥١/١.
٩٣) شرح اختيارات المفضل١٦٧٦/٣،وانظر ١٤٩٦/٣.
٩٤) السابق، ٨٧٤.
٩٥) السابق، ٩٥٧/٢.
٩٦) شرح الحماسية ١٧٨/١.
٩٧) السابق،١٣/٣.
٩٨) السابق، ٧٤٣/٢.
٩٩) شرح الحماسة ٣٩٣/١.
١٠٠) الكتاب٢٤٢/٣ وما بعدها.
١٠١) نسب إلى حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري تهجو زوجها روح ابن زنباع ، الكتاب ٣٥/٣، المقتضب٣٦٤/٣.
١٠٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٧.
١٠٣) شرح اختيارات المفضل ٣/ ١٥٢٩.
١٠٤) شرح الحماسة ٣٣٤/١.

١٠٥) نفسه ١/٣٣٥.
١٠٦) نفسه ١/ ٣٤١.
١٠٧) نفسه ١/ ٣٤١.
١٠٨) شرح اختيارات المفضل ١٤٤٧/٣.
١٠٩) شرح القصائد السبع الطوال ٢٦١.
١١٠) الكتاب ٢٤٠/٣،المقتضب ٣٥٠/٣، الأصول في النحو ٨٥/٣.
١١١) الكتاب ٢٥٢/٣، ٢٥٣.
١١٢) راجع :معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢، ٢٩٠ ، ٣٥٨.
١١٣) شرح اختيارات المفضل١٥٠٣/٣.
١١٤) السابق، ٦٠٣/١.
١١٥) شرح الحماسة ٣٥٤/١.
١١٦) شرح الحماسة٣٦١/١.
١١٧) الكتاب ٢٤٠/٣.
١١٨) معاني القرآن للفراء١٩/٢.
١١٩) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٥.
١٢٠) شرح اختيارات المفضل٧٩٥/٢.
١٢١) السابق، ٩٢٣/٢.
١٢٢) السابق، ٩٥٤/٢.
١٢٣) شرح الحماسة ١٠٥٥/٣.
١٢٤) السابق،١٤٩٣/٣.
١٢٥) شرح اختيارات المفضل ٧١٥/٢.
١٢٦) شرح الحماسة ٦٣٥/٢.
١٢٧) شرح اختيارات المفضل١١٦٢/٣.
١٢٨) شرح الحماسة١٠٦٦/٣.
١٢٩) شرح الأشموني٢٥٥/٢.
١٣٠) معاني القرآن للفراء ٢٦٠/٣.
١٣١) شرح اختيارات المفضل١١٦٢/٣.
١٣٢) الكتاب ٢١٥/٣ وما بعدها.
١٣٣) شرح القصائد السبع ٢٦١.

١٣٤) شرح اختيارات المفضل ٣٤١/١.
١٣٥) السابق، ٣٥٦/١.
١٣٦) شرح الحماسة١٧٧٧/٤.
١٣٧) السابق، ١٧٢٣/٤.
١٣٨) السابق، ٧٢١/٢.
١٣٩) شرح اختيارات المفضل ٩٣٠/٢.
١٤٠) شرح الحماسة ٧٧/١.
١٤١) السابق، ٩٧٦/٢.
١٤٢) راجع : ميزان الذهب٣٠.
١٤٣) شرح اختيارات المفضل ١٥١٨/٣.
١٤٤) شرح الحماسة ١٢٧/١.
١٤٥) شرح الحماسة١٠٦٨/٣.
١٤٦) شرح اختيارات المفضل ٣/ ١١٦٢.
١٤٧) راجع الخلاف في همع الهوامع ٩٥/١-٩٧.
١٤٨) شرح الحماسة ٤/ ١٤٨٤.
١٤٩) شرح اختيارات المفضل٢١٤/١.
١٥٠) شرح الحماسة ٣/ ١٤٨٤.
١٥١) شرح اختيارات المفضل ٥٤٠/٢.
١٥٢) السابق، ٢٥٩/١.
١٥٣) شرح الحماسة ١٢٧٢/٣.
١٥٤) شرح اختيارات المفضل ٧٣٠/٢
١٥٥) السابق، ٦٩٣/٢
١٥٦) شرح الحماسة ١٨٢٧/٤
١٥٧) شرح اختيارات المفضل ٦٧٧/٢
١٥٨) شرح الحماسة ١٦٤٩/٤
١٥٩) السابق، ٨٢/١
١٦٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣
١٦١) شرح القصائد السبع الطوال٢٠.
١٦٢) شرح القصائد العشر ٤٦٠

١٦٣) شرح القصائد السبع الطوال٥٣١
١٦٤) شرح اختيارات المفضل ٩٤٦/٢.
١٦٥) السابق، ١٧٠٨/٣.
١٦٦) السابق، ١٠٣٨/٣.
١٦٧) شرح الحماسة ٦٣٦/٢.
١٦٨) شرح الحماسة ١٤٥٩/٣.
١٦٩) السابق، ١٤٦٨/٣.
١٧٠) السابق، ٣١٥/١.
١٧١) شرح اختيارات المفضل ١٠١٤/٢.
١٧٢) شرح القصائد العشر ٢٠.
١٧٣) السابق، ٦٨.
١٧٤) شرح الحماسة ٦٩٢/٢.
١٧٥) شرح القصائد العشر ١٤٧.
١٧٦) جمهرة أشعار العرب٣٧٣.
١٧٧) شرح القصائد العشر ٩٥.
١٧٨) شرح اختيارات المفضل ٣/ ١٧٠٠.
١٧٩) شرح الحماسة ٦٩٠/٢.
١٨٠) شرح الحماسة ٢٥٦/١.
١٨١) الكتاب ١٩٣/٣.
١٨٢) المقتضب ٣١١/٣،الأصول في النحو ٨٠/٢.
١٨٣) شرح القصائد السبع ٢٧١.
١٨٤) السابق، ٣١٦.
١٨٥) البحر المحيط ٨/ ٢٦٢.
١٨٦) المفضليات ٢٨.
١٨٧) السابق، ٢٩.
١٨٨) السابق، ٤٢.
١٨٩) السابق، ٤٦.
١٩٠) راجع المفضليات ٥١،٥٦،٥٧،٦٣.
١٩١) شرح الحماسه ٥٥/١.

١٩٢) السابق، ٧٩.
١٩٣) السابق، ٩٧.
١٩٤) السابق،، ١٨٨ ،١٩٩،٢١٤، ١٣١.
١٩٥) راجع الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٧٢ ص ٣٩١ وما بعدها.
١٩٦) شرح القصائد العشر ٦٧.
١٩٧) السابق، ٧٧.
١٩٨) شرح الحماسة١٧٤٩/٤.
١٩٩) السابق، ١٧٩٠/٤.
٢٠٠) ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي٤٣.
٢٠١) همع الهوامع٨٩/١.
٢٠٢) السابق، ٩١/١، ٩٢.
٢٠٣) السابق، ٩٣/١.
٢٠٤) نفسه ٩٤/١.
٢٠٥) همع الهوامع ٩٥/١، ٩٦.
٢٠٦) نفسه ٩٧/١ ومابعدها.
٢٠٧) شرح القصائد التسع ٦٤٩/٢.
٢٠٨) المفضليات ٣٣.
٢٠٩) شرح الحماسة ١٤٧٧/٣.
٢١٠) نفسه ٢٩٦/١.